



أثر السياسة النقدية على البطالة في العراق للمدة (2020-1990)

ID No. 474

(PP 223 - 243)

<https://doi.org/10.21271/zjhs.27.1.14>

زكي حسين قادر

تارا معاذ عباس

كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين-أربيل

zaki.qadr@su.edu.krd

tara.abbas@su.edu.krd

الاستلام : 2022/08/10

القبول : 2022/09/11

النشر : 2023/02/25

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى تقييم الأثر التجريبي لفاعلية أدوات السياسة النقدية على البطالة في العراق باستخدام بيانات سنوية للمدة (2020-1990) ولأجل تحقيق هذا الهدف تم بناء أنموذج قياسي مقترح باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL). وتوصلت الدراسة الى مجموعة استنتاجات من أهمها: وجود علاقة طردية ومعنوية بين سعر إعادة الخصم ومعدل البطالة في الامد القصير والطويل، عدم معنوية متغير عرض النقد وسعر الفائدة في الامدين القصير والطويل، وجود أثر ايجابي ومعنوي لنسبة الاحتياطي القانوني على معدل البطالة في الأمد القصير، ووجود علاقة عكسية ومعنوية بين متغير الناتج المحلي والأسعار الثابتة ومعدل البطالة في الامد القصير، وجود علاقة عكسية ومعنوية بين عمليات السوق المفتوحة ومعدل البطالة في الامد القصير والطويل.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، معدل البطالة، العراق، أنموذجARDL

1-المقدمة:

تعتبر السياسة النقدية من أهم الموضوعات الاقتصادية التي استحوذت على اهتمام العديد من المفكرين وصانعي القرارات والباحثين الاقتصاديين في كثير من دول العالم بغض النظر عن بنائها الاقتصادي والاجتماعي مع اختلاف طبيعة تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي من دولة لأخرى بحسب اختلاف تطبيق السياسة النقدية واختلاف درجة استقلالية السلطة النقدية من بلد إلى آخر. وترجع أهمية هذه السياسة إلى الآثار المختلفة والهامة التي قد تنتج عنها، والتي لها القدرة الكبيرة على إحداث تأثيرات في النشاط الاقتصادي وصياغة أهداف السياسة الاقتصادية والمتمثلة بتحقيق عدة اهداف منها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، رفع معدلات النمو الاقتصادي، ضبط معدلات التضخم ورفع معدلات الاستخدام. ولعل الحفاظ على معدلات منخفضة من البطالة تمثل من اولويات الاهداف التي تسعى السياسة النقدية الى تحقيقها لأن البطالة تعد من أهم التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول وبخاصة النامية منها ومن بينها العراق لما لها من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية، كما تعد من اهم اسباب عدم الاستقرار، الأمر الذي يستلزم ضرورة تفعيل السياسة النقدية وتوجيهها بالشكل الذي يهدف الى ضبط معدلات البطالة والتحكم فيها بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

2.1 مشكلة الدراسة:

يعاني الاقتصاد العراقي العديد من الاختلالات الاقتصادية الهيكلية وفي مقدمتها البطالة التي اتضحت من المشاكل المزمنة وما لها من انعكاسات سلبية على رفاهية الفرد، لذا يسعى صانعو القرار في السلطة النقدية المتمثل بالبنك المركزي دائماً إلى تصحيح هذه الاختلالات باتباع السياسة النقدية، ولأجل ذلك سعت الدراسة الإجابة على التساؤل التالي:
ما مدى أثر السياسة النقدية من خلال ادواتها الكمية على معدلات البطالة في العراق للمدة (2020-1990)؟

3.1 أهمية الدراسة:

يُعد موضوع تقييم أثر السياسة النقدية في معدلات البطالة موضوعاً هاماً لذاته لكونها احدى الأدوات المستخدمة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية و منها البطالة هذه من جهة، ومن جهة أخرى تأتي هذه الدراسة كمحاولة لتسليط الضوء على



مدى مساهمة السياسة النقدية في إحداث تأثيرات على معدلات البطالة في العراق للمدة (1990-2020)، تلك المدة التي مر فيها العراق بأحداث سياسية واقتصادية غير مستقرة، انعكست على الأهداف الأولية والوسيلة والنهائية للسياسة النقدية والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنشاط الاقتصادي بقطاعاته المختلفة. مما يتوجب على صانعو القرار الأخذ بنظر الاعتبار بأهمية السياسة النقدية في تدعيم مؤسسات سوق العمل.

4.1. أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1- التعرف على واقع ادوات السياسة النقدية في العراق للمدة (1990-2020).
- 2- التعرف على واقع البطالة في العراق للمدة (1990-2020).
- 3- تقييم الأثر التجريبي لأدوات السياسة النقدية على معدلات البطالة في العراق للمدة (1990-2020) في الاجلين القصير والطويل.

5.1. فرضيات الدراسة:

- 1- للسياسة النقدية في العراق أثر ايجابي ومعنوي على معدلات البطالة للمدة (1990-2020).
- 2- وجود تباين في أثر ادوات السياسة النقدية في الأجلين القصير والطويل على معدلات البطالة للمدة (1990-2020).

6.1. منهجية الدراسة:

تم الاستناد على المنهج الاستقرائي من خلال وصف وتحليل المؤشرات والمتغيرات المستخدمة في الدراسة لمدد زمنية مختلفة، فضلاً عن استخدام أنموذج قياسي مقترح المتمثل بأنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) لقياس العلاقة كميّاً بين ادوات السياسة النقدية من جهة ومعدلات البطالة من جهة اخرى.

7.1. حدود الدراسة:

- 1- الحدود المكانية: جمهورية العراق
- 2- الحدود الزمانية: المدة الزمنية الممتدة من عام (1990) الى عام (2020)

2. الدراسات السابقة المستخدمة في الدراسة:

- 1- **دراسة (خلف، 2018):** كان الهدف هو دراسة أثر السياسة النقدية على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق منها (معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم ومعدل البطالة) للمدة (1990-2017) وتم تطبيق اختبارات جرانجر للسببية. وبينت النتائج بعدم وجود أثر معنوي للسياسة النقدية على معدلات البطالة في العراق مع وجود أثر معنوي على معدلات التضخم.
- 2- **دراسة (Zeeshan وآخرون، 2021):** هدفت الدراسة الى بيان اثر السياسة النقدية على البطالة في باكستان للمدة 1977-2019 باستخدام أنموذج ARDL. وكانت من أهم نتائج الدراسة ان حجم الائتمان المقدم الى القطاع الخاص وسعر الصرف يؤثران سلباً على معدل البطالة، كما ان سعر الفائدة يرتبط بشل سلبى مع البطالة اخيراً استنتجت الدراسة بوجود أثر ضئيل لعرض النقد على معدل البطالة.
- 3- **دراسة (Essian وآخرون، 2016):** قامت الدراسة بتقدير العلاقة بين البطالة و السياسة النقدية في نيجيريا باستخدام أنموذج VAR للمدة 1983-2014. استنتجت الدراسة بوجود علاقة تكاملية ديناميكية بين السياسة النقدية و المتمثل بعرض النقد بالمفهوم الواسع M_2 والبطالة.
- 4- **دراسة (Karaalp- Cambazoglu، 2012):** كان الهدف منها بيان أثر الصدمات في السياسة النقدية على البطالة والنتائج المحلي الاجمالي في تركيا للمدة 2005-2010 باستخدام أنموذج VAR. واستخلصت الدراسة بعدة نتائج من اهمها ان المتغيرات الاقتصادية الكلية بضمنها البطالة تستجيب بشكل كبير للتغيرات الحاصلة في عرض النقد بالمفهوم الواسع.
- 5- **دراسة (Benazic&Rami، 2016):** لأجل تقدير العلاقة بين السياسة النقدية والبطالة في كرواتيا واستخدمت الدراسة أنموذج ARDL للمدة 1998-2014. وخلصت الدراسة بوجود علاقة تكاملية مشتركة بين المتغيرات، فضلاً عن ذلك استنتجت الدراسة بوجود أثر محدود للسياسة النقدية في التخفيف من مشكلة البطالة.



6-دراسة (الهام، 2017): حاولت الدراسة تحديد مدى مساهمة السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر للمدة 2010-2015 باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي. واستنتجت الدراسة بان السياسة النقدية في الجزائر لم تولي الاهتمام الكافي بمستويات التشغيل، في حين كان تركيز السياسة النقدية على مكافحة التضخم وتحقيق استقرار الاسعار.

7-دراسة (فاطمة، 2020): كان الهدف هو بيان أثر السياسة النقدية على سوق العمل في الجزائر للمدة 2002-2018 واستخدمت الدراسة أنموذج ARDL. وبينت الدراسة وجود أثر معنوي وطردي لكل من عمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي القانوني وسعر اعادة الخصم على البطالة.

8-دراسة (Bothtop، 2017): حاولت الدراسة التحقق من أثر السياسة النقدي على البطالة والتضخم في كينيا للمدة 1991-2016 من خلال استخدام منهجية التكامل المشترك وأنموذج متجه تصحيح الخطأ (VEC) لتشخيص العلاقة بين المتغيرات في الاجلين القصير والطويل. واستنتجت الدراسة بوجود أثر معنوي للسياسة النقدية على التضخم في الأجل الطويل، في حين كان تأثيرها ضئيلاً على البطالة.

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يمكن الاستنتاج بان السياسة النقدية كانت لها دوراً محدوداً وضيئياً في معظم الدراسات ماعدا الدراسات رقم (3,4,7). وقد يعزى ذلك الى اختلاف تطبيق السياسة النقدية واختلاف درجة استقلالية السلطة النقدية من بلد إلى آخر. وتتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بشمولها لسلسلة زمنية طويلة فضلاً عن استخدامها للعديد من متغيرات السياسة النقدية وكذلك لاستخدامها المتغيرات المساعدة في تفسير معدل البطالة والمتمثلة بالناتج المحلي الاجمالي.

3. الأطار النظري للسياسة النقدية والبطالة.

أولاً: السياسة النقدية، مفومها، نظرياتها، تطورها، ادواتها، أهدافها

1-مفهوم السياسة النقدية:

تعد السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية لأي بلد سواء كان متقدماً أو نامياً، واستخدم هذه السياسة ضمن آليات الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها إما بصفة ذاتية أو مساعدة الهيئات المالية في بداية التسعينات التصحيح الأوضاع الاقتصادية التي مرت بما قبل ذلك، والتي تميزت بضعف النمو واختلال ميزان المدفوعات...إلخ. وتعرف السياسة النقدية على أنها: هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية، بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه، بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تسعى إليها الحكومة. (لحبيب، 2013: 2)

السياسة النقدية بالمعنى الضيق هي مجموعة الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم عملية الإصدار النقدي، والرقابة على الائتمان بصورة لا يمكن معها الفصل بين النقد والائتمان، في التأثير الذي تمارسه تلك الإجراءات والتدابير على حركات الأسعار. (سمية، 2016: 33)

أما السياسة النقدية بمعناها الواسع تشمل جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد تأثير على مقدار وتوفير واستعمال النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي ومن هنا مهمة السياسة النقدية لا تقف عند حدود الرقابة على حجم العملة المصدرة وعرض استخدام الائتمان المصرفي بل تمتد لتشكل أيضاً السياسة الاقتراضية للقطاع الحكومي لما لهذه الأخيرة من انعكاسات واضحة على عرض النقد. (الدوري والسامرائي، 2006: 186)

2-السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي:

اتفقت جميع المدارس الاقتصادية على وجود علاقة طردية بين السياسة النقدية والنمو والناتج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل. تبين المدرسة الكلاسيكية أن التغير في عرض النقود هو الأساس في تقلبات مستوى الإنتاج والعمالة في الأجل القصير والى تقلبات الأسعار في الأجل الطويل. بينما ترى المدرسة الكينزية أن الاقتصاد الذي يعاني من نقص التشغيل يحتاج الى الزيادة محددة من الطلب الكلي إما عن طريق الإنفاق الحكومي أو عن طريق زيادة عرض النقد مما يؤدي الى زيادة في الطلب الكلي الفعال، وكذلك ترى المدرسة الكينزية ان التغير في المستوى العام الأسعار يمكن علاجه عن طريق التحكم في عرض النقود حيث ان تقييد عرض النقود يقلل الزيادة في الإنفاق الكلي، وينتقل الاقتصاد من حالة التشغيل غير الكامل الى حالة التشغيل الكامل (الناقة، 2001: 349). ويرى كينز أنه في حالة التشغيل الغير الكامل يجب استمرار الزيادة في الدخل عن طريق زيادة الإنفاق العام أو زيادة الإصدار النقدي أما في حالة التشغيل الكامل فيجب زيادة معدلات الضرائب، ورفع أسعار الفائدة لتقليل معدل الاستثمار. بينما يرى المدرسة النقدية ان العلاقة تتجه من كمية النقود المتاحة في المجتمع الى نمو ناتج المحلي

الإجمالي فتوضح ان من الضروري عند حدوث الركود الاقتصادي ان يزداد معدل نمو عرض النقود حتى يزداد مستوى الإنتاج المحلي من السلع والخدمات وليس الأسعار. استنادا الى النظريات الاقتصادية التي تناولت دور النقود يمكن توضيح مراحل تطور السياسة النقدية من خلال الجدول (1) وكالاتي:

جدول (1) مراحل تطور السياسة النقدية

المرحلة	الفترة الزمنية	الفكر الاقتصادي	السياسة المتبعة
الأولى	قبل أزمة 1929	الكلاسيكي	السياسة النقدية
الثانية	بعد أزمة 1929	الكينزي	السياسة المالية
الثالثة	1982-1951	النقدوي (ميلتون فريدمان)	السياسة النقدية
الرابعة	نهاية القرن 20	جدل مالي ونقدي	السياسات متكاملتان

المصدر: غربي، عبد الحليم عمار، 2018: الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، مطبوعات Kie Publications كتاب الاقتصاد الإسلامي الاليكتروني المجاني.

3-أدوات السياسة النقدية:

لقد تبين سابقا ان استراتيجية السياسة النقدية تقوم على مجموعة من الأهداف تسعى الى تحقيقها، ولكي يتم ذلك لابد من استخدام الأدوات المناسبة، والتي يمكن التعبير عنها بتلك الاجراءات والمعدلات والكميات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية بما يمكننا من تعديل مستوياتها الى تحقيق الأهداف النهائية. (عبد المجيد، 2006: 79)

يمكن تصنيف هذه الأدوات الى أدوات غير مباشرة وأدوات مباشرة.

أ- الأدوات غير المباشرة: ويطلق عليها كذا أدوات الرقابة الكمية على الائتمان (بن علي، 2006: 122)، ومن متعارف عليه ان هنالك ثلاث أنواع رئيسية للأدوات غير المباشرة وهي:

- **سياسة إعادة الخصم:** تعتبر من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي نظير قيامه بخضم الأوراق المالية والتجارية للمصارف التجارية وذلك مقابل حصولها على تمويل جديد. (Mansfield,1989:299) ولا يتم تحديد هذا السعر بناء على عرض الأوراق التجارية المتقدمة للخصم او الطلب على السيولة بل يتحدد من طرف البنك المركزي، وذلك حسب السياسة المراد تطبيقها من اجل التأثير على السوق النقدية وعلى قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان (مادوخ، 2003: 14). وتعتبر سياسة الخصم من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على عرض النقد وتعرف على انها سعر الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي نظير قيامه بخضم الأوراق المالية والتجارية للمصارف التجارية وذلك مقابل حصولها على تمويل جديد (ياسين، 2012: 17).

- **سياسة السوق المفتوحة** يقصد بها دخول البنك المركزي مشتريا او بائعا في سوق الأوراق المالية الخاصة السندات الحكومية، وتعتبر من اهم أدوات السياسة النقدية في الاقتصاديات الرأسمالية، فهي تمكن السلطات النقدية من إبقاء المبادرة في يدها كما تساعد على حقن السيولة وامتصاصها من السوق النقدية بالقدر المناسب والتمكين من تصحيح الأخطاء وذلك في وقت قصير (إبراهيم، 2000: 449). تساهم سياسة السوق المفتوحة في تحقيق اهداف السياسة النقدية من خلال التأثير على حجم النقد المتبادل والتأثير على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان (عبدالمجيد، 2006: 90). ويتوقف فعالية هذه الأداة على عدة عوامل منها (بن علي، 2006: 126):

-مدى تطور سوق الأوراق المالية -حجم التعاملات في السوق المالية -مدى احتفاظ البنوك التجارية بمستويات مستقرة نسبيا من السيولة -مدى تطور وتنظيم الجهاز المصرفي.

وتشمل عمليات السوق المفتوح أيضاً عمليات البنوك المركزية في بيع وشراء العملة الأجنبية في السوق المحلية. ان هذه العمليات، شأنها شأن أي عملية بيع وشراء لأوراق مالية تتولاها البنوك المركزية، تؤدي الى تغيير الأساس النقدي، الا أنها تتميز عن عمليات شراء الأصول والأوراق المالية العامة بتأثير الذي تمارسه على سعر صرف العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية أي على كمية العملة المحلية الضرورية لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية (حاتم، 2015: 4).

- **سياسة الاحتياط القانوني:** تتمثل بما يفرضه البنك المركزي على المصارف التجارية من الاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع كاحتياطات وبدون مقابل تلتزم البنوك التجارية بتقديمها له (Mansfield,1989: 297)، بالإضافة الى نسبة سيولة الزامية

يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية وذلك تبعاً للأوضاع والفروق الاقتصادية، وتعتبر هذه الأداة من أهم الأدوات فعالية خاصة في الدول النامية أي يستحيل استخدام عمليات السوق المفتوحة لضيق أو انعدام السوق النقدي والمالي كما ان عمليات إعادة الخصم محدودة الأثر لمحدودية التعامل بالأوراق التجارية وغيرها، ويقوم البنك المركزي بتغيير نسب الاحتياطي وفق ما تمليه اهداف السياسة النقدية، ففي حالة وجود تضخم فان البنك المركزي يرفع من نسب الاحتياطي مما يجبر البنوك التجارية على تقليل الائتمان الذي تمنه لعملائها، والعكس صحيح تماماً. (Mansfield, 1989: 128)

ب- الأدوات المباشرة: بالإضافة الى الأدوات غير المباشرة توجد وسائل أخرى يتبعها البنك المركزي وذلك لوجود قطاعات معينة تهتم بها السياسة النقدية ولا يمكن التأثير عليها باستخدام ادواتها الغير المباشرة مثل التحكم في أنواع معينة مت القروض وكذا توجيه الائتمان صوب بعض القطاعات الاقتصادية والتي تمثل أهمية استراتيجية (الدوري، 2002، 216)، كما تهدف كذلك الى الحد من حرية المؤسسات المالية لممارسة بعض النشاطات كما وكيفا، ومن الأدوات المباشرة الأكثر استعمالاً نجد:

-سياسة تأطير القروض: هو اجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بوضع حد اعلى لإجمالي الائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية وفق نسب محددة خلال العام، ويتم هذا الإجراء بطريقة إدارية مباشرة لكيلا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة. (عبد المجيد، 2006: 80) واي مصرف يتجاوز سقفه التمويلي يلتزم بان يودع لدى المصارف المركزية مبلغا يعادل هذا التجاوز او تفرض عليه غرامة مناسبة قد تفوق مبالغ القروض الموزعة، (سنجاح، 1998: 4)، وتستخدم هذه الأداة في الفترات التي تتميز بالتضخم وارتفاع الأسعار (ولعلو، 1987: 421).

-التوجيه الانتقائي للقروض: تستخدم هذه السياسة لتجنب مساوئ السياسة الشمولية في مراقبة الائتمان بحيث يضمن الإقراض الموجه على قواعد تنظيمية حصول قطاعات معينة من الاقتصاد على تمويل انتقائي بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض الى هذه القطاعات، والهدف الأساسي من استعمال السياسة الانتقائية هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات التي تمثل أهمية استراتيجية. (بلعزور، 2006: 130)

-الإقناع الادبي: هو أداة يحاول من خلالها البنك المركزي اقناع المصارف التجارية باتباع سياسة معينة وذلك دونها الحاجة الى استخدام تعليمات رسمية او استخدام أدوات الرقابة مباشرة. فالإقناع الادبي عبارة عن إرشادات وتعليمات ونصائح يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه، ويعتمد هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي من حيث ثقته فيها وقبولها العام لسياسته.

4-أهداف السياسة النقدية:

على خلاف بعض السياسات الاقتصادية فان السياسة النقدية تعاني من مشكلة، تتمثل في عدم مقدرتها على التأثير على أهدافها النهائية المتمثلة في استقرار الأسعار، والبطالة المنخفضة، والنمو الاقتصادية المقبول والمحافظة على التوازن الخارجي مباشرة من خلال ادواتها ان هذه الإشكالية حتمت على البنك المركزي باعتباره المسؤول عن وضع السياسة النقدية اتباع استراتيجية معينة تمكنه من التأثير على الأهداف النهائية بطريقة غير مباشرة، وبعد فترة زمنية هذه استراتيجية تعتمد على خلق اهداف وسيطة واولية يمكن من خلالها نقل اثر السياسة النقدية للأهداف النهائية (بن علي، 2006: 117).

-الأهداف الأولية:

نظراً لتنوع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية استلزم الأمر تحديد اهداف عملية (تشغيلية)، وهي متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول اليها بصفة جيدة باستخدام الأدوات التي في جورتها أي انها متغيرات يحاول البنك المركزي بها التأثير على الأهداف الوسيطة، وتتكون هذه الأهداف من مجموعتين الأولى تسعى بمجاميع الاحتياطي وتتضمن القاعدة النقدية ومجموع احتياطي البنوك واحتياطي الودائع الخاصة، اما المجموعة الثانية فتسمى بأحوال سوق النقد، متمثلة في معدل الفائدة على السندات الحكومية ومعدل الفائدة على الأرصد النقدية المركزية وهو اسم الفائدة على الأرصد المقترضة لمدة قصيرة بين البنوك. (سيجل، بدون سنة: 293)

-الأهداف الوسيطة:

يقصد بالأهداف الوسيطة لسياسة النقدية المتغيرات النقدية التي من المفروض ان يسمح ضبطها وتنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية (الملاك، 2000: 193). هذه الأهداف يمكن ان تعتبر كمؤشرات يكون تغييرها عاكساً لتغيرات الهدف النهائي.

-الأهداف النهائية:

تتطابق الأهداف النهائية للسياسة النقدية مع الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية والتي يشار إليها عادة بما يسميه الاقتصاديون المربع الكالدور السحري المتمثلة في (ليلي، 1999: 34):
-استقرار الأسعار. -التوازن الخارجي. -النمو الاقتصادي. -مستوى مرتفع للعملة.
كما انه تجدر الإشارة الى ان الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية تختلف من بلد الى اخر كما تختلف ايضا تبعا لدرجة التطور التي بلغتها الدولة، فمثلا نجدها في الدول النامية تتمثل في:
-تحقيق الاستقرار النقدي. -تشجيع النمو الاقتصادي.
-ضمان قابلية الصرف والمحافظة على العملة. -تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.
-المساهمة في إيجاد السوق النقدي ومالي متطور.
اما في الدول الصناعية فهناك اتجاه متزايد نحو عدم التوسع في الأهداف والاقترار على هدف واحد للسياسة النقدية يتمثل في استقرار الأسعار أي استهداف التضخم حيث تم تحديد هذا المعدل بين 1% و4% (Monetary, 1999: 2).

ثانياً: البطالة، تعريفها، أنواعها، اسبابها

1-تعريف البطالة

هناك من يرى ان البطالة في تعريفها الشامل تعبر عن عدم إمكانية النظام الاقتصادي والاجتماعي على خلق فرص استغلال واستثمار وتشغيل اقتصادي ولعوامل الإنتاج فيه متمثلة بالعمل ورأس المال والأرض والتنظيم لأسباب عديدة وما يترتب على ذلك من خسارة اقتصادية على أصعدة متعددة. (حسين، 2012: 82)
وهي الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة عند مستويات الأجور السائدة ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة والمطلوبة عند مستوى معين من الأجور. (حلمي، 2008: 53)
والبطالة هي ظاهرة اقتصادية، وطبقاً لمنظمة العمل الدولية OIL (فان العاطل هو كل قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى) من خلال هذا التعريف يتضح انه ليس كل من لا يعمل عاطل فالتلاميذ والمعاقون والمسنون والمتقاعدون ومن فقد الأمل في عثور على عمل وأصحاب العمل المؤقت ومن هم في غنى عن العمل لا يتم اعتبارهم عاطلين عن العمل. (هاشم وساري، 2011: 74)
ويتفق معظم الاقتصاديين مع التعريف الواسع للبطالة الذي اوصت به منظمة العمل الدولية (OIL) والذي ينص على (ان العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر عليه وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى اجر سائد، لكنه لا يجده. (حسين، 2012: 83)

2-أنواع البطالة: هناك عدة أنواع البطالة منها:

1- البطالة الاحتكاكية:

سبب هذه البطالة هو أن الوافدين الجدد إلى سوق العمل يفتقرون إلى المعلومات حول الوظائف المتاحة في السوق وأماكن وجودها فهم مؤهلون للعمل وتوجد وظائف ملائمة لمهاراتهم وامكانياتهم الا انهم لم يصلوا لها بعد وقد ينتج هذا النوع بسبب نقص المعلومات لدى ارباب عن العمالة المتاحة في الأسواق ومدى توفر الكفاءات المطلوبة لإنجاز ما لديهم اعمال (الزواوي، 2004: 15).

2- البطالة الهيكلية:

هذا النوع من البطالة هو إما بسبب إعادة التنظيم مما أدى إلى تغييرات في التوصيف الوظيفي التي تخلق وظائف لا تتطابق مع مؤهلات شاغليها، أو بسبب التقدم التكنولوجي، مما قد يجبر بعض المؤسسات على تخصيص جزء من القوى العاملة بسبب استخدام التقنيات القائمة على ترشيد العمالة حتى تتمكن الآلات من إكمال عمل العديد من الموظفين في وقت واحد، أو لأن الموظفين غير قادرين على مواكبة التكنولوجيا الجديدة التي يتبناها المصنع، حتى لو كان لديهم برنامج تدريب مناسب (ماهر، 2000: 54).

3- البطالة الدورية:

هي البطالة الناشئة أثناء فترات الكساد الاقتصادي او انخفاض في النشاط الاقتصادي مما يترتب عليه انخفاض الاستخدام. فكما هو معلوم ان النشاط الاقتصادي لا يسير بوتيرة واحدة منتظمة بل يحدث لهذا النشاط فترات صعود وهبوط دورية والتي يتراوح مداها الزمني بين ثلاث وعشر سنوات ويطلق عليها مصطلح الدورة الاقتصادية. (برهوم، 2014: 24).

4- البطالة الموسمية:

وهي مرتبطة بحالة الطقس أو بمتغيرات موسمية في العرض وهي صفة لبعض القطاعات الاقتصادية وقد تختلف من دولة الى أخرى بسبب العادات والتقاليد والمناسبات (يونس والطراونة، 2009: 59).

5- البطالة المقنعة:

تنتشر هذه الظاهرة في القطاع العام خاصة عندما تكون الدولة ملتزمة بتعيين الخريجين الأكاديميين وتكون عاجزة في الواقع عن خلق فرص عمل حقيقية لهم فتلجأ الى تكديسهم في الوزارات والإدارات التابعة للجهاز الحكومي وفي هذه الحالة تكون أجور العاملين في القطاع الحكومي منخفضة مما يؤدي للبحث عن عمل آخر (فرج، 2008: 97).

6- البطالة الاختيارية:

تشمل الافراد القادرين على العمل الا انهم يرفضون العمل في ظل الأجور السائدة على الرغم من وجود وظائف شاغرة لهم الا ان هذا النوع من البطالة لا يدخل ضمن حساب قوة العمل في المجتمع (عبد الوهاب، 2005: 17).

7- البطالة الاجبارية:

تحدث هذه البطالة كذلك نتيجة زيادة العرض بشكل كبير من الخريجين وغيره في ظل غياب الطلب من السوق المحلي وكذلك عدم قدرة السوق الداخلي على استيعاب هذا الحجم من العرض (رضوان، 2017: 21).

8- البطالة التقنية (الفنية)

أنها البطالة الناتجة عن التطورات في التكنولوجيا وتغير ممارسات العمل، مما يؤدي إلى فقدان بعض العمال وظائفهم، وهي تُعتبر جزءاً من مفهوم أوسع يُعرف بالبطالة الهيكلية (البريفكاني ورشيد والأرتوشي، 2010: 222).

ثالثاً: تحليل العلاقة بين السياسة النقدية والبطالة:

يواجه البنك المركزي مشكلة تتمثل في أنه يرغب في تحقيق أهداف معينة مثل استقرار الأسعار مع مستوى مرتفع من العمالة، ولكن البنك المركزي قد لا يستطيع من تحقيق تلك الأهداف مباشرة، ومن ثم فإن البنك المركزي يحدد أدوات يستخدمها لكي يؤثر على الأهداف النهائية بطريقة غير مباشرة بعد فترة زمنية (حياة واحلام: 2019: 20). لذا يستوجب على السلطات النقدية إتباعها لآليات معينة لتتمكن من التأثير على المتغيرات الضرورية على النحو الذي يتم من خلاله الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف، ومن بين الأهداف التي تسعى السياسة النقدية الى تحقيقها هو بلوغ التشغيل الكامل أو تحقيق معدلات بطالة منخفضة. ومن أهم ادواتها ما يأتي:

1- سعر الفائدة: هو ذلك العائد على رأس المال المستثمر من خلال السعر الذي يحصل عليه المرء جراء تنازله عن التصرف بأمواله التي يقرضها لفترة زمنية محددة وبسعر محدد حسب المدة المتفق عليها. ويعد من أهم الوسائل تأثيراً على السياسة النقدية، ويمكن إدراج معدل الفائدة الحقيقي كمتغير مفسر تؤثر بصفة مباشرة على معدلات البطالة سواء بالارتفاع أو بالانخفاض ومن أجل معالجة هذا الأخير تلجأ السياسة النقدية إلى إتباع سياسة نقدية توسعية الهدف منها هو زيادة العرض النقدي ما ينجز عنه انخفاض في معدلات الفائدة مما يشجع ذلك على زيادة حجم الاستثمار ليؤثر هذا ايجابيا بزيادة حجم الانتاج الذي يساهم بدوره في زيادة مستوى التشغيل ومنه تخفيض حجم البطالة. (درويش وعبدالقادر، بدون سنة: 85)

2- سياسة الاحتياطي القانوني: يقصد بها اجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة من ودائع العملاء لديها في خزائن البنك المركزي على شكل احتياطي سائل. يستعمل الاحتياطي الاجباري بالتحكم في نمو معدل البطالة بطريقة غير مباشرة وذلك عن طريق قيام البنك المركزي باستخدام هذه السياسة عن طريق تخفيض نسبة الاحتياطي الاجباري لدى البنوك التجاري مما يساهم ذلك في انخفاض معدلات الفائدة مما يشجع المستثمرين على الاقتراض ، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة حجم الانتاج وبالتالي زيادة نسبة التشغيل ما يؤدي هذا إلى تخفيض معدل البطالة، كما تعتبر هذه الأداة من أفضل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للدول النامية لما له من تأثير مباشر على مضاعف الائتمان ومنه على العرض النقدي. (سالمي وبوشريط، 2016: 9)

3-سياسة إعادة الخصم: هي نسبة الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي نظير إعادة خصمه للأوراق المالية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها والاقتراض منه بصفة المقرض الاخير. ع يقصد بسعر ، ويلعب معدل إعادة الخصم تأثيره على معدلات الفائدة على مستوى البنوك التجارية ذلك أن هذا الأخير يحدد اسعار الفائدة للعملاء بالأخذ بعين الاعتبار سعر إعادة الخصم الذي يحدده البنك المركزي و الذي يعتبر المسؤول عن خصم هذه الديون إذ يستخدم البنك المركزي هذه السياسة كوسيلة غير مباشرة للحد من البطالة وذلك عن طريق تخفيض سعر إعادة الخصم باتباع سياسة نقدية توسعية يؤدي ذلك إلى تخفيض تكلفة القروض التي يمكن أن تحصل عليها البنوك التجارية من عند البنك المركزي ومن ثم تخفيض تكلفة إعادة تمويله للبنوك التجارية عن طريق إعادة الخصم مما يشجع ذلك البنوك التجارية على تحويل جزء من الأوراق التجارية والسندات المتمثلة في القروض الى نقود قانونية لتزود بذلك امكانات البنوك في خلق النقود والودائع ومن ثم زيادة حجم الائتمان نتيجة لذلك سيكون على البنوك التجارية خفض معدلات الفائدة الممنوحة للعملاء عن طريق تخفيض سعر الخصم مما يحفز الاستثمار والطلب الكلي وبالتالي زيادة الإنتاج وهذا بدوره يساهم في رفع مستويات التشغيل و منه تخفيض حجم البطالة. (كمال، 2016: 61)

4- سياسة السوق المفتوحة: تعني بسياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية والمالية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية ، ويمكن استخدام هذه السياسة بطريقة غير مباشرة للحد من البطالة وذلك عن طريق دخول البنك المركزي للسوق المالية كمشتري للأوراق المالية، فإنه بذلك يؤثر على الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية بقيامه بتسديد قيمة الأوراق المشتراة بشيكات مسحوبة عليه من قبل البائعين، سواء كان أفراد أو بنوك تجارية والتي تودع في الحسابات الخاصة لدى البنوك ليرتفع تبعاً لذلك رصيدها من الاحتياطات النقدية وبالتالي تزداد قدرة البنوك التجارية على منح القروض وذلك عن طريق تخفيض معدلات الفائدة ، مما يساهم في زيادة الإنتاج لينعكس ذلك الأثر مباشرةً على زيادة حجم التشغيل، وهذا بدوره يخفض من حجم البطالة. (بقيب، 2015: 29)

3. واقع السياسة النقدية والبطالة في العراق للمدة 1990-2020

أولاً: تحليل واقع السياسة النقدية:

لأجل تحقيق أهداف الدراسة تم تحليل ادوات السياسة النقدية في العراق للمدة 1990-2020 المتمثلة بـ (عرض النقد بالمفهوم الواسع، سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، الاحتياطي القانوني، سعر الفائدة) وكذلك تم دراسة تطور الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة. وبما ان العراق مر بظروف غير مستقرة سياسياً واقتصادياً خلال مدة الدراسة، ولأجل اعطاء صورة دقيقة عن ملامح السياسة النقدية سيتم الفصل بين مدتين (1990-2003) و(2004-2020).

أ-المدة الأولى (1990-2003)

واجه العراق العديد من التحديات في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي من أهمها العقوبات الاقتصادية نتيجة احتلاله للكويت وخوضه حرب الخليج الثانية مما أسفر عنها مشاكل اقتصادية واجتماعية عدة مما انعكس على سياسة البنك المركزي نحو اللجوء الى سياسة الإصدار النقدي لتمويل متطلبات الانفاق العسكري و المدني اثر انخفاض عائدات النفط لكون الاقتصاد العراقي يعد اقتصاداً ريعياً يعتمد على القطاع النفطي و ترجمت هذه السياسة الى تنامي عرض النقد و زيادته ، وكذلك أتسمت تلك المدة بهيمنة الدولة و عدم استجابتها للقرارات التي كان البنك المركزي يتخذها . يتبين من معطيات الجدول (2) أن عرض النقد بالمعنى الواسع في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2003) قد تذبذب بالزيادة والنقصان حيث تراوح بين حد أدنى بلغ مقداره (24869.1) مليون دينار عام (1990) وحد أقصى بلغ مقداره (6953420) مليون دينار عام (2003) بمتوسط بلغ حوالي (1707689.4) مليون دينار. وتبين أن سعر إعادة الخصم في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (1990-2003) قد تذبذب بالزيادة والنقصان حيث تراوح بين حد أدنى بلغ مقداره (6.48) عام (1990) وحد أقصى بلغ مقداره (12.69) عام (2002) بمتوسط بلغ حوالي (10.1764). وكذلك اتضح أن عمليات السوق المفتوحة في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (1990-2003) قد تذبذبت بالزيادة والنقصان حيث تراوحت بين حد أدنى بلغ مقداره (7.69) عام (1990) وحد أقصى بلغ مقداره (14.53) عام (2002) بمتوسط بلغ حوالي (11.7807). واتضح أيضاً أن نسبة الاحتياطي القانوني في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (1990-2003) قد تذبذبت بالزيادة والنقصان حيث تراوحت بين حد أدنى بلغ مقداره (10) عام (1990) وحد أقصى بلغ مقداره (15.5) لأعوام (1997-1998-1999) بمتوسط بلغ حوالي (13.97). وأيضاً أن سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (1990-2003) قد تذبذبت بالزيادة والنقصان حيث تراوحت بين حد أدنى بلغ مقداره (6.13) لأعوام (1990-1992) وحد أقصى بلغ مقداره (7.35) لأعوام (1999-



2000-2001) بمتوسط بلغ حوالي (6.7957) ومن الملاحظ بان سعر الفائدة في العراق لم يتغير سوى تغير بسيط ويعزى ذلك الى الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بالإضافة الى عدم توفر أسواق مالية و نقدية متطورة الامر الذي جعل اسعار الفائدة ليس لها دور يذكر في التأثير على القطاع الحقيقي.

جدول (2) واقع السياسة النقدية في العراق للمدة (1990-2003)

السنوات Y	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة GDP (مليون دينار)	نسبة الاحتياط القانوني RS	سعر الخصم وإعادة الخصم PD	عرض النقد بالمعنى الواسع M2 (مليون دينار)	عمليات السوق المفتوحة BS	سعر الفائدة IR
1990	68262911.97	10	6.48	24869.1	7.69	6.13
1991	24542491.72	10.55	7.45	35245.5	8.59	6.13
1992	32541432.45	12.48	8.22	64314	9.58	6.13
1993	42398176.86	12.55	8.63	132434	10.55	6.5
1994	44032428034	14.5	9.48	314035	10.6	6.5
1995	44965925029	14.5	10.27	886894	11.27	7.25
1996	49921523053	14.5	11.49	1154627	3.29	7.25
1997	60523824.81	15.5	10.56	1340262	12.78	7.25
1998	81620672	15.5	12.18	1787895	14.28	7.25
1999	95971435067	15.5	11.48	2047438	12.93	7.35
2000	112211401.2	15	10.93	2445551	12.75	7.35
2001	114187982.7	15	11.79	2849598	13.62	7.35
2002	104846315.3	15	12.69	3871069	14.53	6.35
2003	66398924.62	15	10.82	6953420	12.47	6.35
المتوسط	67314674.74	13.97	10.1764	1707689.4	11.7807	6.7957

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى البيانات:

-الوزارة التخطيط-العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

-البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، نشرات المتفرقة.

-البنك الدولي <https://databank.worldbank.org/>

ب-المدة الثانية (2004-2020)

تغيرن ملامح السياسة والاقتصادية في عام 2003 وكان نتيجة التحول الكبير في الاقتصاد العراقي وتوجهه نحو اقتصاد السوق فقد استلزم ذلك تحولا كبيرا في السياسة النقدية لمواكبة التوجهات الجديدة للاقتصاد العراقي. وقد وضعت السلطة النقدية في العراق مجموعة من الأسس والقواعد واتخذت العديد من الإجراءات على الصعيد النقدي كنتيجة لبرامج الإصلاح الاقتصادي وكان الهدف منها تعزيز الاستقرار الاقتصادي والنقدي لخلق بيئة اقتصادية تستند على آلية العرض والطلب لذا كان الهدف الرئيسي للبنك المركزي العراقي هو السعي للحفاظ على استقرار الأسعار والعمل على إيجاد نظام مالي تنافسي يستند على اقتصاد السوق ووفقا لذلك يقوم البنك المركزي بتعزيز النمو المستدام وكانت من اهم الإجراءات التي اتخذت في سبيل ذلك هي منح البنك المركزي العراقي استقلالية وفق القانون رقم (56) لعام (2004) الذي منح البنك المركزي حق الاستقلال في اتخاذ قراراته كما منع القانون قيام البنك المركزي بإقراض الحكومة او أي هيئة مملوكة للدولة بشكل مباشر باستثناء شراء الأوراق الحكومية في اطار عمليات السوق المفتوحة. عمل البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 باليات وأدوات مختلفة عن السابق ان هذا الاختلاف وراءه عدة أسباب منها:

أ- الاستقلالية المكتسبة التي حصل عليها البنك المركزي بموجب القانون الجديد له المرقم 56 لعام 2003.

ب- حصول العراق على موارد النقد الأجنبي (إيرادات تصدير النفط العراقي) بعد توقف هذه الإيرادات منذ التسعينات بسبب ظروف الحصار.

ت- توحيد فئات العملة العراقية (الدينار) بعد اصدار العملة العراقية الجديدة ذات المواصفات العالمية واستخدام هذه العملة في جميع انحاء القطر شمالا وجنوبا بشكل موحد. هذه الأسباب الذاتية والموضوعية ساعدت الى حد ما في تمهيد الطريق امام السياسة النقدية الجديدة لبدأ الخطى لتحقيق الأهداف المرسومة لها. من أجل تحقيق أهداف البحث تم دراسة تطور عرض النقد بالمعنى الواسع في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (2004-2020) كمؤشر للسياسة النقدية للبنك المركزي العراقي خلال تلك الفترة وكذلك تم دراسة تطور أدوات السياسة النقدية المستخدمة عن طريق البنك المركزي العراقي وهي (سعر إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، الاحتياطي القانوني) وكذلك تم دراسة تطور معدلات البطالة في العراق خلال فترة الدراسة. عند دراسة بيانات الجدول (3) أن عرض النقد بالمعنى الواسع في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (2004-2020) قد تذبذب بالزيادة والنقصان حيث تراوح بين حد أدنى بلغ مقداره (12254000) عام (2004) وحد أقصى بلغ مقداره (110676938.1) عام (2020) بمتوسط بلغ حوالي (709414526.2). وتبين أن سعر إعادة الخصم في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (2004-2020) قد تذبذب بالزيادة والنقصان حيث تراوح بين حد أدنى بلغ مقداره (4) لأعوام (2018-2019-2020) وحد أقصى بلغ مقداره (12.48) عام (2006) بمتوسط بلغ حوالي (8.24). وكذلك اتضح أن عمليات السوق المفتوحة في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (2004-2020) قد تذبذبت بالزيادة والنقصان حيث تراوحت بين حد أدنى بلغ مقداره (6.48) عام (2016) وحد أقصى بلغ مقداره (14.55) عام (2006) بمتوسط بلغ حوالي (10.515). وفي عام 2014 واجهت السياسة النقدية تحديات كبيرة في عملية تحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد ككل والنهوض بالعملية التنموية ولا سيما في ظل سوء الحالة الأمنية وعدم الاستقرار السياسي الذي انعكس على سياسات البنك المركزي، تبنى البنك المركزي في عام 2016 عدة إجراءات اقتصادية كان الهدف منها تصحيح مسار الاقتصاد في ظل الظروف الاقتصادية التي كان يمر بها البلد. إذ استمرت السلطة النقدية ملتزمة بالحفاظ على نظام ربط الدينار العراقي بالدولار لما يوفره من ركيزة أساسية في بيئة تتسم بدرجة كبيرة من عدم اليقين وضعف القدرات في مجال السياسات الناجمة عن الصراع مع الإرهاب فضلا عن المحافظة على احتياطي اجنبي مقبول وفق المعايير الدولية إذ علمت السياسة النقدية ضمن اطار تحفيز الاقتصاد وتعزيز الاستقرار المالي والنقدي بما يكفل تحقيق الرخاء للمجتمع العراقي وكان لهذه السياسة دور واضح في إيجاد مصادر تمويل الموازنة العامة عبر أدوات مختلفة وذلك بالتنسيق مع أدوات الاقتصادية الكلية في العراق. كما اتضح أن الاحتياطي القانوني في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (2004-2020) قد تذبذبت بالزيادة والنقصان حيث تراوحت بين حد أدنى بلغ مقداره (9) عام (2018) وحد أقصى بلغ مقداره (15) لأعوام (2004-2005-2006) بمتوسط بلغ حوالي (12). كما يلاحظ من الجدول (3) ان البنك المركزي اتبع اسعار فائدة بما يتماشى مع الواقع الاقتصادي العراقي و بخاصة بعد عام 2004 و التوخه نحو اقتصاد السوق و كان الهدف هو جعل سعر الفائدة الاساس (سعر البنك) السائد في السوق دالة طردية في كل من التضخم و فجوة الناتج أي ربط اسعار الفائدة بالحالة الاقتصادية. لقد قام البنك المركزي العراقي برفع سعر الفائدة الى (16%) في عام 2006 لمواجهة الموجة التضخمية و سحب كمية اكبر من النقد، ثم رفعه (20%) في عام الى (2007) مما ادى الى انخفاض الطلب على الاموال المعدة للإقراض مما ترجم الى الى إجمام المستثمرين عن الاقتراض بسبب الفوائد المرتفعة، لانه عاد الى خفضها الى (16.75%) في عام 2008 نتيجة انخفاض سعر الصرف الدينار امام الدولار (حسين، 2015: 68)، و اتبع البنك المركزي سياسة اسعار فائدة منخفضة الى نهاية مدة الدراسة لاجل تحفيز النشاط الاقتصادي و تمويل المشاريع التنموية.

جدول (3) واقع السياسة النقدية في العراق للمدة (2004-2020)

السنوات Y	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة GDP (المليون دينار)	نسبة الاحتياطي القانوني RS	سعر إعادة الخصم PD	عرض النقد بالمعنى الواسع M2 (مليون دينار)	عمليات السوق المفتوحة BS	سعر الفائدة IR
2004	101843861.9	15	9.68	12254000	11.37	6
2005	103546578.9	15	11.47	14684000	13.42	7
2006	109393127.1	15	11.48	21080000	14.55	16
2007	111455813.4	14	11.23	26956076	13.54	20
2008	120626517.1	14	10.54	34919675	12.75	16.75
2009	124702877.9	14	7.82	45437918	10.68	8.83
2010	132687028.6	14	6.06	60386086	10.75	6.25
2011	142700217	14	5.91	72177951	9.47	6



6	8.27	75466360	5.87	12	162587533.1	2012
6	9.37	87679504	5.75	12	174990638.8	2013
6	7.85	90727801	5.43	12	175335399.6	2014
6	7.93	82595493	5.16	12	183616252.1	2015
4	6.78	88081990	4.86	12	208932109.7	2016
4	6.88	89441338	4.75	12	205130066.9	2017
4	7.75	91602765.5	4	9	210532887.2	2018
4	7.72	98862186.08	4	11	223075020.8	2019
4.14	7.69	110676938.1	4	10	188112265.8	2020
7.7041	9.7923	709414526.2	7.0005	12.7647	157604009.8	المتوسط

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى البيانات:

-الوزارة التخطيط-العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

-البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، نشرات المتفرقة.

ثانياً: واقع البطالة في العراق للمدة (1990-2020)

أ-المدة الأولى (1990-2003):

نتيجة لانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وتفاقم سلسلة الحروب السياسية والاقتصادية واثار الحظر المفروض خلال عقد التسعينات تقيدت قدرة الاقتصاد العراقي على توليد فرص عمل كافية لتشغيل العرض الكبير من القوة العاملة مما أنتج معدل بطالة أخذ يرتفع باستمرار مع فقدان القطاع العام لجاذبيته في التوظيف خلال السنوات لذا اتسمت هذه المدة بتفشي البطالة المقنعة والبطالة الاجبارية (1990-2003 (الزيدى، 2007: 5). يتضح من الجدول (4) أن معدل البطالة في الاقتصاد العراقي خلال المدة (1990-2003) قد تذبذب بالزيادة والنقصان حيث تراوحت بين حد أدنى بلغ مقداره (6.5) عام (1991) وحد أقصى بلغ مقداره (28.1) عام (2003) بمتوسط بلغ حوالي (15.84). وعزى ذلك الى تسريح العاملين في المؤسسات الأمنية ووزارتي الدفاع و الاعلام.

جدول (4) واقع البطالة في العراق للمدة (1990-2003)

المتوسط	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
15.84	13.9	12.9	10.5	8.5	7.5	6.5	7.1	معدل البطالة
	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	السنوات
	28.1	26.7	24.6	22.4	20.2	17.4	15.4	معدل البطالة

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى:

-وزارة التخطيط-العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، نشرات الاحصائية لسنوات مختلفة.

-البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، نشرات متفرقة.

-البنك الدولي / <https://databank.worldbank.org/>

ب-المدة الثانية (2004-2020):

تغيرت الملامح السياسية والاقتصادية بعد عام 2003 نتيجة لدخول قوات التحالف وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية للعراق ومن ثم رفع الحظر الاقتصادي. الا ان معدل البطالة بدا بالانخفاض خلال المدة 2005-2019 ويرجع الفضل في ذلك الى التحسن النسبي في مستوى الاداء الاقتصادي وفتح ابواب التعيينات في القطاع الحكومي. ألا ان البطالة لاتزال تعد من المشاكل المزمنة ومن أهم التحديات التي يواجه الاقتصاد العراقي بالرغم من توافر العديد من الموارد المادية والطبيعية بسبب عدم الاستغلال الأمثل وتوجيهها الى تنويع القاعدة الانتاجية، فضلا عن وجود مشاكل اخرى تتمثل بسوء الادارة وتفشي الفساد و الصراعات الطائفية. واتضح في الجدول (5) أن معدل البطالة في الاقتصاد العراقي خلال الفترة (2004-2020) قد تذبذب بالزيادة والنقصان حيث تراوحت بين حد أدنى بلغ مقداره (10.82) عام (2015) وحد أقصى بلغ مقداره (27) عام (2020) بسبب تفشي وباء كورونا الذي ادى الى توقف العديد من المشاريع الصناعية والخدمية وكذلك مشاريع قيد التنفيذ بمتوسط بلغ حوالي (15.68).

جدول (5) واقع البطالة في العراق للمدة (2004-2020)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	المتوسط
معدل البطالة	26.6	17.97	17.7	11.8	15.4	14	12	11.1	11.9	15.68
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020		
معدل البطالة	11	12.7	10.82	15.15	14.83	22.6	14	27		

المصدر: من اعداد الباحثين استنادا الى:

-وزارة التخطيط-العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرات الاحصائية لسنوات مختلفة.
-البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، نشرات متفرقة.

المبحث الثالث: قياس وتحليل أثر مؤشرات السياسة النقدية على البطالة في العراق للمدة (1990-2020)

ليبان أثر بعض مؤشرات السياسة النقدية في معدلات البطالة في العراق للمدة (1990 - 2020) فقد تم استخدام اختبارات ونماذج قياسية مختلفة من خلال الاستعانة بالبيانات الثانوية.

1. مرحلة توصيف الأنموذج والمتغيرات المستخدمة:

قد تمت صياغة الأنموذج القياسية المقترحة في الصيغ الآتية:

$$UN_t = B_0 + B_1 GDP_t + B_2 M2_t + B_3 RS_t + B_4 BS_t + B_5 PD_t + B_6 IR_t + U_i$$

UN = معدل البطالة.

GDP = الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة، M2 = عرض النقد بالمعنى الواسع/ الناتج المحلي الاجمالي بأسعار الثابتة. RS = نسبة الاحتياط القانوني، BS = عمليات سوق المفتوحة، PD = سعر الخصم / سعر اعادة الخصم، IR = سعر الفائدة، B = المعلمات، t = الزمن، U_i = الخطأ العشوائي.

جدول (6) المتغيرات التابعة والمستقلة، الصفة، الرمز، مع الإشارة المتوقعة

المتغيرات	الصفة	الرمز	الإشارة المتوقعة
المتغير التابع	معدل البطالة	UN	
المتغيرات المستقلة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة.	GDP	+
	عرض النقد بالمعنى الواسع/ الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	M2	-
	نسبة الاحتياط القانوني.	RS	+
	عمليات سوق المفتوحة.	BS	شراء (+) بيع (-)
	سعر اعادة الخصم	PD	+
	سعر الفائدة	IR	+

المصدر: من عمل الباحثين.

2. نتائج الاختبارات المستخدمة:

أ- اختبار ثبات والاستقرارية Stationary test :

تعد الاستقرارية من الاختبارات المهمة للكشف عن مدى استقرارية البيانات في الأنموذج المستخدم، حيث هناك مؤشرات عدة يمكن استخدامها لبيان مستوى الثبات والاستقرارية في البيانات، الا ان اختبار كلاً من (Fuller-Dickey Augmented و Phillips Perron) تعدان من الاختبارات الأكثر شيوعاً وأظهرت نتائج هذين الاختبارين على النحو الآتي:

3. إن معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2$) مرتفع جدا للأنموذج المقدر وتبلغ قيمته (94% و 88%) على التوالي وهذا يعني ان كافة المتغيرات المستقلة الداخلة في النماذج لها علاقة قوية بالمتغير التابع، وكذلك الاختلاف بين معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2$) قليل جدا، وهذا يعني ان كافة المتغيرات الداخلة في الأنموذج المقدر ضرورية و مهمة، وهذا دليل على حسن التقدير.



4. ان قيمة (SSR/Standard Error) عموماً قليلة ومقبولة وتشير الى صحة الأتمودج من الناحية الاحصائية هذا من جهة، ومن جهة اخرى ان البيانات المفقودة (AIC) في الأتمودج المقدر قليلة ومقبولة، وهذا دليل على حسن التقدير للأتمودج المقدر.

الجدول (7) نتائج اختبار جذر الوحدة لاستقرار السلسلة الزمنية (Unit Root Test)

ADF : Augmented Dickey-Fuller				المتغيرات
الفرق الاول (First Difference)		المستوى (level)		
Intercept	Trend	Intercept	Trend	
(0.0000) -7.1433	(0.0030) -6.9656	-1.7059 (0.4182)	(0.7122) -1.7309	معدلات البطالة
(0.0912) -2.6708	(0.2376) -2.7166	(0.9816) 0.4454	(0.7255) -1.7016	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة
(0.0629) -2.8727	(0.0002) -6.4138	(0.9973) 1.2108	(0.0741) -3.3881	عرض النقد بالمعنى الواسع/الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
(0.0000) -6.5851	(0.0000) -8.3634	-1.4973 (0.5212)	(0.2412) -2.7064	نسبة الاحتياط القانوني
(0.0002) -5.2643	(0.0004) -5.6432	-1.2630 (0.6332)	(0.3585) -2.4287	عمليات سوق المفتوحة
(0.0022) -4.2919	(0.0051) -4.6019	-0.4892 (0.8800)	(0.3953) -2.3521	سعر الخصم / سعر اعادة الخصم
(0.0245) -3.2946	(0.0935) -3.2572	-1.8273 (0.3606)	(0.6466) -1.8664	سعر الفائدة

PP: Phillips-Perron

الفرق الاول (First Difference)		المستوى (level)		المتغيرات
Intercept	Trend	Intercept	Trend	
(0.0000) -7.0851	(0.0000) -6.9752	-1.4326 (0.5531)	(0.7266) -1.6993	
(0.0000) -9.6797	(0.0000) -13.0611	-0.8271 (0.7967)	(0.0051) -4.5853	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة
(0.0000) -9.3643	(0.0000) -7.9624	-1.4919 (0.5234)	(1.0000) 2.6894	عرض النقد بالمعنى الواسع
(0.0000) -6.5851	(0.0000) -8.3634	-1.4973 (0.5212)	(0.2412) -2.7064	نسبة الاحتياط القانوني
(0.0002) -5.2643	(0.0004) -5.6432	-1.2630 (0.6332)	(0.3585) -2.4287	عمليات سوق المفتوحة
(0.0015) -4.4477	(0.0020) -4.9946	-0.4892 (0.8800)	(0.3999) -2.3427	سعر الخصم / سعر اعادة الخصم
(0.0003) -5.0542	(0.0015) -5.1054	-2.2326 (0.1995)	(0.4690) -2.2067	سعر الفائدة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برمجية Eviews10

يتبين من معطيات الجدول (7) وبالاستناد على اختبار (Augmented Dickey- Fuller/ Phillips-Perron) أن كافة المتغيرات تكون معنوية في الفرق الاول (First Difference) في (Intercept/Trend) عند مستوى الدلالة الاحصائية (1%، 5%، 10%) لأن القيمة الاحتمالية الحرجة (Prob.) اقل من القيمة المحددة (0.05)، اي ان هناك استقراره في كافة بيانات السلاسل الزمنية، وبذلك فإن هذه النتائج تدعم اجراء التكامل المشترك (Co- integration) بين متغيرات موضوع البحث.

ب: التكامل المشترك بين متغيرات داخل الأتمودج: Co-integration test

التكامل هو من الاختبارات المهمة لبيان مستوى التكامل بين متغيرات موضوع البحث، ولكي يمكن إجراء تقدير الأتمودج من الضروري وجود على الأقل علاقة واحدة بين احدى المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، وهناك مؤشرات كثيرة مختلفة يمكن



استخدامها لبيان مستوى التكامل بين المتغيرات، الا ان اختبار كل من (Johansen Test و Bounds Test) يعدان من الاختبارات الأكثر شيوعاً.

جدول (8) نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الأنموذج

(Johansen Test)					
Critical Value (0.05) Maximum Eigenvalue	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Critical Value (0.05) Trace statistic	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Variables المتغيرات	
81.51003	0.0000	249.6402	0.0000	معدلات البطالة	
51.07345	0.0027	168.1302	0.0000	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	
39.55710	0.0126	117.0567	0.0000	عرض النقد بالمعنى الواسع / الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	
30.61069	0.0272	77.49962	0.0001	نسبة الاحتياط القانوني	
19.62240	0.1134	46.88893	0.0018	عمليات سوق المفتوحة	
17.47794	0.0280	27.26653	0.0046	سعر الخصم / سعر اعادة الخصم	
9.788588	0.0380	9.788588	0.0380	سعر الفائدة	
(ARDL Bounds Test)					
F-Bounds Test	Value	Significant level	I(0) Lower	I(1) Upper	
	3.9971 (Upper أكبر من قيمة)	10%	1.75	2.87	
		5%	2.04	3.24	
		2.5%	2.32	3.59	
		1%	2.66	4.05	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برمجية Eviews10

يتضح من خلال الجدول (8) ان كافة المتغيرات الداخلة في الأنموذج ذو علاقة تكاملية مشتركة مع بعضها بعض في مستوى المعنوية (1%، 5% و 10%)، وبهذا نقبل فرضية بديلة التي تقر بوجود العلاقات التكاملية المعنوية من الناحية الاقتصادية والاحصائية والقياسية، وبذلك تدعم هذه النتائج إجراء تقدير الأنموذج القياسي تقديراً صحيحاً للمتغيرات كافة.

ج. تقدير النماذج القياسية: (Econometrics Model Estimation):

ان نتائج الثبات والاستقرار ونتائج التكامل المشترك أساسان قويان ومنطقيان لتقدير الأنموذج، لأجل قياس وتحليل اثر بعض أدوات السياسة النقدية في معدلات البطالة في العراق للمدة (1990 - 2020)، تم تقدير نماذج مختلفة، ثم تم اختيار أنموذج (ARDL) لإعطائها نتائج أفضل من حيث الاختبارات الاقتصادية والاحصائية والقياسية و كانت النتائج كما هي مبينة في الجدول (9).

جدول (9) نتائج تقدير معاملات المقدره لأنموذج (ARDL) في الامدين القصير والطويل

نتائج تقدير معاملات المقدره لأنموذج (ARDL)					
المؤشرات الإحصائية		Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Coefficient المعاملات المقدره	Independent variables المتغيرات المستقلة	Dependent variable المتغير التابع
R-squared	0.9458	0.0002	0.9425	معدل البطالة في السنة السابقة	معدل البطالة
Adjusted R-squared	0.8876	0.0188	-8.0028	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	
S.E. of regression	1.9508	0.0508	-4.0913	عرض النقد بالمعنى الواسع / الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	
Akaike info criterion	4.4785	0.0016	1.1859	نسبة الاحتياط القانوني	
Sum squared residual	49.4763	0.0219	-0.9838	عمليات سوق المفتوحة	
Durbin-Watson stat	2.0752	0.0177	1.1958	سعر الخصم / سعر اعادة الخصم	



		0.0016	0.4030	سعر الفائدة	
الامد الطویل		الامد القصیر		Independent variables المتغیرات المستقلة	Dependent variable المتغیر التابع
Prob. القيمة الاحتمالية الدرجة	Coefficient المعاملات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الدرجة	Coefficient المعاملات المقدرة		
0.0310	1.9362	0.0188	-8.0028	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة	معدل البطالة
0.0953	-5.115	0.1686	-2.9145	عرض النقد بالمعنى الواسع / الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	
0.3223	-1.2780	0.0000	1.6172	نسبة الاحتياط القانوني	
0.0224	-2.9156	0.0219	-0.9838	عمليات سوق المفتوحة	
0.0116	3.5439	0.0177	1.1958	سعر الخصم / سعر إعادة الخصم	
0.7014	-0.234	0.1049	-0.4822	سعر الفائدة	
		0.0008	-0.3374	(-1)CoıntEq	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برمجية Eviews10

يوضح جدول (9) نتائج التقدير في الأمد الطویل والقصیر وكالاتي:

1- الناتج المحلي الاجمالي: وجود علاقة عكسية ومعنوية بين متغير الناتج المحلي بالأسعار الثابتة ومعدل البطالة في الامد القصیر وبمستوى معنوية أقل من (5%) وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية، أي ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار وحدة واحدة أدى الى انخفاض في معدلات البطالة بمقدار (8.002). الا ان العلاقة بينهما اصحت عكسية و معنوية في الأمد الطویل و بمستوى معنوية أقل من (5%)، فضلاً عن انخفاض اثر هذا المتغير، إذ ان ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بمقدار وحدة واحدة ادى الى ارتفاع معدل البطالة بمقدار (1.93). و قد يعزى العلاقة الطردية الى عدة عوامل منها: الفقر المتزايد وعدم الاستخدام الأمثل للموارد، الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي مما يترتب عليه ان يكون النمو غير حقيقي و يحد من قدرة الاقتصاد في امتصاص الزيادة الحاصلة في عرض العمل سنوياً، فضلاً عن تخلف الهيكل الانتاجي العراقي وعد قدرته على استيعاب الداخلون الجدد الى سوق العمل.

2- عرض النقد بالمفهوم الواسع: أظهرت النتائج عدم معنوية هذا المتغير في الامدين القصیر والطویل في التأثير على معدلات البطالة عند مستوى معنوية (5%). مما يعني التغيرات التي تحدث في عرض النقد ليس لها تأثير على معدلات البطالة. وقد يعود ذلك الى ان أولويات السياسة النقدية تنصب على الحفاظ على المستوى العام للأسعار والتركيز لا يكون على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية من ضمنها الناتج والتشغيل.

3- نسبة الاحتياطي القانوني: ان نتائج التقدير المتحصل عليها لهذا المتغير جاءت متوافقة مع توقعات النظرية الاقتصادية، ويتبين ذلك من خلال العلاقة الطردية والمعنوية التي تربطها مع معدل البطالة في الأمد القصیر وبمستوى معنوية (1%). إلا ان العلاقة اصحت غير معنوية في الأجل الطویل، مما يدل على ان أثر هذه الأداة من أدوات السياسة النقدية هي مؤقتة.

4- عمليات السوق المفتوحة: وجود علاقة عكسية ومعنوية بين هذا المتغير ومعدل البطالة في الامد القصیر والطویل بمستوى معنوية أقل من (5%) وتخالف هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية. من خلال استقراء واقع السياسة النقدية في العراق يلاحظ بان هذه السياسة لم تلقِ الاهتمام الكافي من قبل البنك المركزي، بل اصحت أداة فعالة في عمليات بيع الدولار وبخاصة بعد عام 2003 وأضحت واجهة لاستنزاف العملات الصعبة واخراجها من العراق الذي يعد مرتكزاً أساسياً للأمن الاقتصادي وعاملاً مشجعاً للاستثمار ومن ثم زيادة في حجم التشغيل. عليه، يمكن القول ان هشاشة مؤسسات الدولة ربما جعل أثر هذا المتغير يكون سلباً على البطالة.

5- سعر إعادة الخصم: وجود علاقة طردية ومعنوية بين هذا المتغير ومعدل البطالة في الامد القصیر والطویل وبمستوى معنوية أقل من (5%) وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية، ويلاحظ ارتفاع حجم المعلمة في الأجل الطویل مما يدل على فعالية هذه السياسة في الأمد الطویل.

6- سعر الفائدة: دلت النتائج على عدم معنوية هذا المتغير في الامدين القصیر والطویل عند مستوى معنوية (5%).

7-معلمة تصحيح الخطأ: يلاحظ من الجدول (9) ان معامل تصحيح الخطأ البالغة قيمته (-0.3374) كان معنوياً و إشارة سالبة عند مستوى معنوية (1%) مما يؤكد ان هناك اختلافاً في العلاقة التوازنية بين معدل البطالة و ادوات السياسة النقدية في الاجلين القصير و الطويل، بمعن ان هناك ما نسبته (33.7%) تقريبا يمثل تصحيحاً جزئياً في الاجل القصير للعودة الى العلاقة التوازنية في الاجل الطويل، ويكون هذا التصحيح كل (3) سنوات تقريباً (2.96=0.3374*1).

د. الاختبارات التشخيصية: (Diagnostic tests)

الخطوة الاخيرة في تكملة مراحل بناء الأنموذج القياسي الا وهي مرحلة تقييم الأنموذج المقدر، لكي تكون تقدير معاملات الأنموذج أكثر دقة وتعتمد عليها صنع القرار، وكذلك يمكن ان تستخدم النماذج المقدره لأغراض التنبؤ، وفي هذا السياق استخدم هذا البحث عدة الاختبارات الاحصائية القياسية بما في ذلك (الارتباط الذاتي، التعدد الخطي، تجانس التباين، التشخيص، التوزيع الطبيعي للبيانات واستقرار المعلمات المقدره). والجدول (4) يبين قيم ودلالات الاحصائية لبعض هذه المؤشرات والاختبارات.

جدول (10) نتائج اختبار لصاحية الأنموذج

المشاكل القياسية	الاختبارات القياسية	القيمة الاحتمالية الحرجة	المستوى المقبولة	القرار النهائي
مشكلة الارتباط الذاتي	Breusch-Pagan-Godfrey test for Serial correlation	0.1817	أكبر من (0.05)	لا توجد مشكلة
مشكلة الارتباط المتعدد	Variance Inflation Factors for Multicollinearity	بين (7.15-1.30)	اقل من (10)	لا توجد مشكلة
مشكلة عدم تجانس التباين	Breusch-Pagan-Godfrey test for Heteroskedasticity	0.6457	أكبر من (0.05)	لا توجد مشكلة
مشكلة التشخيص	Ramsey Reset Test for Identification	0.9826	أكبر من (0.05)	لا توجد مشكلة
مشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات	Jarque - Bera Test for Normality	0.8260	أكبر من (0.05)	لا توجد مشكلة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برمجية Eviews10

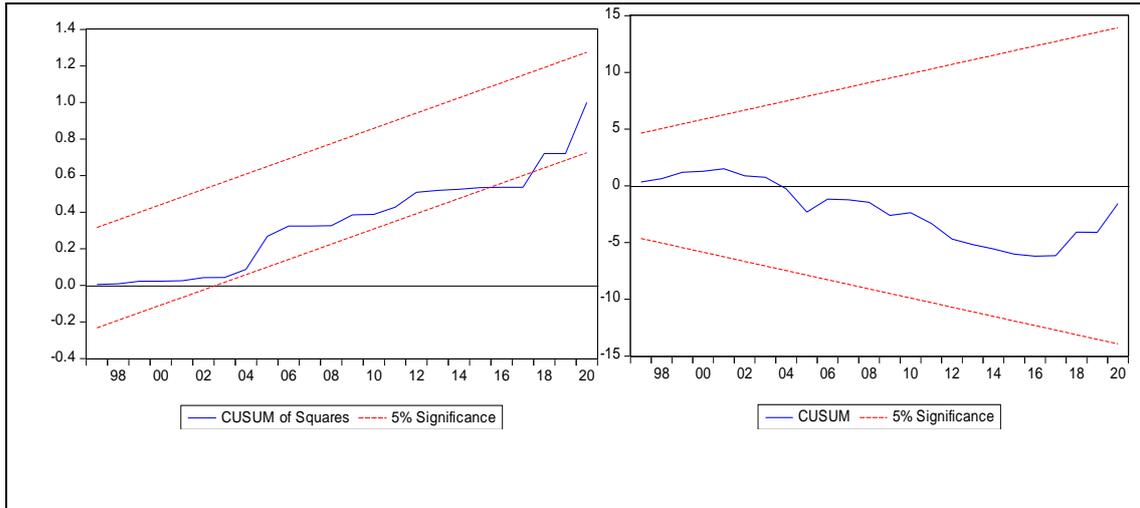
من الجدول (10) نجد ليس هناك دليل على وجود اي من المشاكل القياسية الجديرة بالذكر. واجتياز النماذج كافة الاختبارات الاحصائية (كالارتباط الذاتي، التعدد الخطي، عدم تجانس التباين، التشخيص، مشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات)، وذلك دليل على ملائمة الأنموذج المعتمد.

هـ- **الاستقرار الهيكلي لمعلمات الأنموذج:** يستخدم هذا الاختبار من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها ومعرفة مدى انسجام واستقرار معلمات المدى الطويل مع معلمات المدى القصير. يمكن التحقق من ذلك بإجراء أحد الاختبارين الآتيين:

-اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) Cumulative Sum of Recursive Residual

- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM SQ) Cumulative Sum of Squares Recursive Residual

ويمكن تصوير ذلك من خلال الاشكال البيانية للأنموذج المعتمد بالاتي:



شكل (1) اختبار الاستقرار الهيكل لآنموذج معدل البطالة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برمجية Eviews10

يتضح من شكل (1) أن الخط البياني لاختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة كان خارج الحد الأعلى للمدة (1990-2020) وبعد ذلك وقع داخل الحدود الحرجة (الحد الأدنى والحد الأعلى) ولم يتعداهما عن مستوى معنوية 5 %، وعليه نستدل من هذا الاختبار أن هناك استقراراً وانسجاماً في الأنموذج المقدر بين نتائج المدى الطويل والقصير.

و-الأداء التنبؤي لآنموذج تصحيح الخطأ: نظراً لاعتماد جودة النتائج المقدر على قوة الأداء التنبؤي للآنموذج تصحيح الخطأ، ولأجل أن تكون التنبؤات القياسية مستندة على أسس علمية وذات معنوية عالية تتيح للاقتصادي استخدامها، يجب التأكد من تمتع الأنموذج بقدرة جيدة على التنبؤ في المدة الزمنية للتقدير ولتحقيق ذلك نستخدم معايير عدة لقياس الأداء التنبؤي للنماذج الاقتصادية الكلية القياسية، ومن أهمها (الشوريجي، 2009: 163)

أ-معامل عدم التساوي لثايل (Thiel Inequality Coefficient): فإذا كانت المعامل $T = 0$ فهذا يدل على أن مقدرة الأنموذج عالية التنبؤ. أما إذا كانت قيمة المعامل أكبر من الواحد الصحيح فهذا يعني انخفاض قدرة الأنموذج المقدر على التنبؤ. ب-معيار نسبة عدم التساوي: ويتكون من ثلاث نسب هي (السيفو وفيصل وصائب، 2006: 51):

- Bias Proportion (BP) نسبة التحيز
- Variance Proportion (VP) نسبة التباين -
- Covariance Proportion (CP) نسبة التغاير-

يتضح من الشكل (2) ما يلي:-

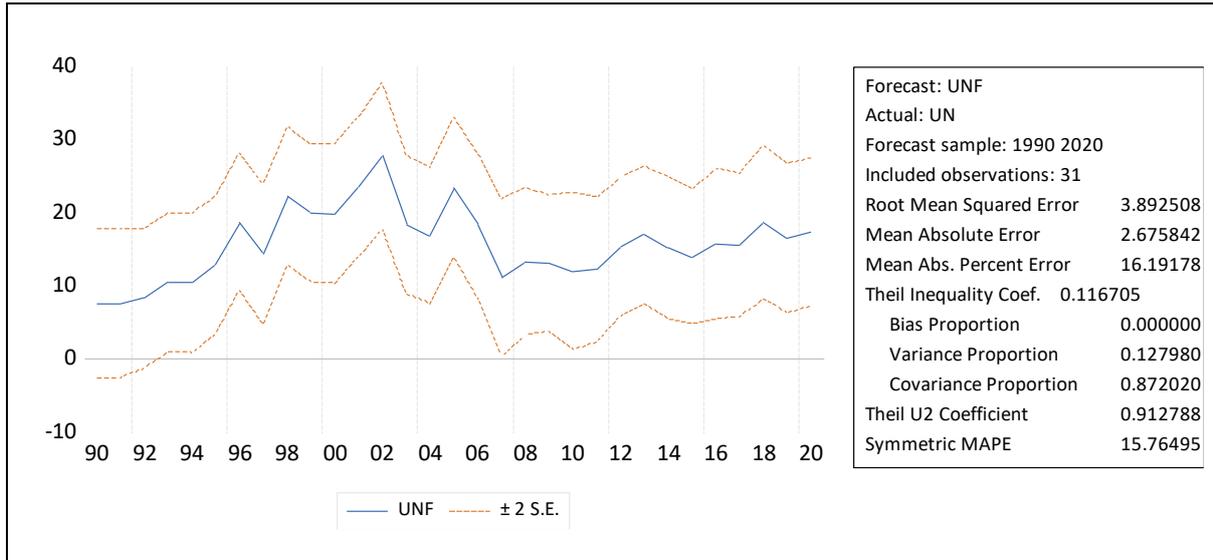
-إن قيمة معامل ثايل T قد بلغت 0.1167 وهي أقل من الواحد الصحيح وقريبة من الصفر.

-إن قيمة نسبة التحيز (BP) تساوي الصفر.

-إن قيمة نسبة التباين (VP) قد بلغت 0.127 وهي أقل من الواحد الصحيح وقريبة من الصفر.

- إن قيمة نسبة التغاير (CP) قد بلغت 0.872 وهي أقل من الواحد الصحيح.

عليه نستدل أن الأنموذج المقدر يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ في المدة الزمنية للدراسة، لذا يمكن الاستناد على نتائج هذا الأنموذج في التحليل وتقييم السياسات والتنبؤ بها في المستقبل.



شكل (2) القيم الفعلية والمقدرة لأنموذج معدل البطالة

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد على مخرجات برمجية Eviews10

استنتاجات الدراسة:

في ضوء الأنموذج المقدر، يمكن استنتاج ما يأتي:

- 1- ضعف الاستفادة من الإيرادات النفطية التي تشكل الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي في التأثير على البطالة من خلال تبين أثر الناتج المحلي الاجمالي في الأمدين القصير والطويل على البطالة من حيث حجم المعلمة والاشارة.
- 2- تتحدد البطالة في الاقتصاد العراقي بعوامل حقيقية أكثر من اعتمادها على العوامل النقدية، لأن أثر التغيرات في عرض النقد لم يؤثر على البطالة.
- 3- تعد نسبة الاحتياط القانوني إحدى أدوات السياسة النقدية التي تستخدم في الأمد القصير لأنها لا تنطوي على أي تأخيرات ادارية عندما يقرر السلطات النقدية تغيير القاعدة النقدية.
- 4- الأثر السلبي لأداة عمليات السوق المفتوحة، مما يدل على تركيزها على تحقيق الاستقرار في الأسعار ومعالجة التضخم أكثر من اهتمامها بقضايا سوق العمل.
- 5- يعد سعر اعادة الخصم الأداة الأكثر تأثيراً على معدل البطالة.
- 6- عدم معنوية سعر الفائدة في التأثير على البطالة.

مقترحات الدراسة:

- 1- ضرورة الاستفادة من الإيرادات النفطية لأجل احداث تغيرات في السياسة النقدية حتى تكون أكثر فاعلية وتأثيراً على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية وفي مقدمتها البطالة.
- 2- العمل على خلق توازن بين القطاع الحقيقي والنقدي من خلال التحكم في عرض النقد بما يتناسب مع الناتج المحلي الاجمالي.
- 3- قيام السلطة النقدية بوضع خطط لتنويع قنوات انتقال السياسة النقدية في التأثير على المتغيرات الحقيقية كتطوير كفاءة سوق الاوراق المالية وخلق قطاع بنكي فعال قادر على تقديم القروض الى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لأجل استيعاب جزء من قوة العمل الفائضة عن حاجة سوق العمل.
- 4- تفعيل عمليات السوق المفتوحة من خلال قيام البنك المركزي بالولوج الى الأسواق كبائع ومشتري للدولار مع مراعاة الشفافية والافصاح عن عملياتها.
- 5- العمل على وضع قوانين تعمل على استقلالية البنك المركزي من اي ضغوطات سياسية مع إعطائها حرية التصرف عند وضع وصياغة السياسة النقدية بشرط توافر الكوادر الكفوة والنزيهة.



المصادر والمراجع

الكتب:

- 1- إبراهيم، نعمة الله نجيب، 2000: أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- 2- حلمي، جلال، 2008: الأبعاد الاجتماعية لمشكلة البطالة في المجتمع المصري تداعياتها وأساليب مواجهتها رؤية مستقبلية، جامعة عين شمس، مصر.
- 3- الزواوي، د. خالد، 2004: البطالة في الوطن العربي المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية، مصر.
- 4- الدوري، زكريا والسامرائي، يسرى، 2006: البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
- 5- سيجل، باري، بدون سنة: النقود والبنوك وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبد الله، منصور عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ، الرياض.
- 6- السيفو، وليد إسماعيل، وفيصل، فتا شلوف، وصائب، جواد إبراهيم، 2006: مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي: التنبؤ والاختبارات القياسية من الدرجة الثانية، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
- 7- سنجاح، عبد الحق، 1998: الأدوات غير المباشرة، معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن.
- 8- عبد الوهاب، نجا، 2005: مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية، مصر.
- 9- عبد المجيد، قدي، 2006: المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر.
- 10- غدير، هيفاء غدير، 2010: السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي ف الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة- دمشق.
- 11- غربي، عبد الحليم عمار، 2018: الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، مطبوعات Kie Publications كتاب الاقتصاد الإسلامي الاليكتروني المجاني.
- 12- ولعلو، فتح الله، 1987: الاقتصاد السياسي توزيع المداخل النقود والائتمان، دار الحدائق، بيروت.
- 13- ماهر، احمد، 2000: تقليل العمالة، الدار الجامعية، مصر.
- 14- الملك، وسام، 2000: النقود والسياسات النقدية الداخلية، طبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت.
- 15- الناقة، احمد أبو الفتوح علي، 2001: نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية (مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية)، ط1، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية.
- 16- يونس، سالم والطراوة، عبد الغني، 2009: التحليل الاحصائي للتباين الإقليمي في مستويات البطالة ومعدلاتها في الأردن، دار الكنوز المعرفية العلمية، عمان.

الرسائل والأطاريح:

- 1- بهوم، بسمة فتحي عوض، 2014: دور حاضنات الأعمال والتكنولوجيا في حل مشكلة البطالة لريادتي الأعمال قطاع غزة دراسة حالة مشاريع حاضنة اعمال الجامعة الإسلامية بغزة (مبارون-سبارك)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية -غزة.
- 2- بقبق، ليل اسمهان، 2015: آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية اطروحة دكتوراه، تخصص نقود مالية وبنوك، -دراسة قياسية -، جامعة أبي بكر، الجزائر.
- 3- حياة، طيبية واحلام، مشقق، 2019: أثر السياسة النقدية على البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2017)، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر.
- 4- رضوان، مصطفى ديب مصطفى، 2017: بطالة خريجي الصحافة والاعلام مشكلات وحلول (دراسة حالة قطاع غزة)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة.
- 5- سمية، حاجي، 2016: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر (1990-2014)، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير- بسكرة- الجزائر.
- 6- لجيب، صالح، 2013: دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2011)، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-الجزائر.
- 7- ليلي، لكحل، 1999: السياسة النقدية ومسارها حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة دراسة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- 8- ياسين، نذير، 2012: أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970-2010)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- 9- مادوخ، ماجدة، 2003: فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الاصلاحات الراهنة، رسالة ماجستير غير منشورة دراسة حالة الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة.

التقارير والأبحاث والمجلات:

- 1- بن علي، بلعزور، 2006: محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان مطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية.
- 2- بتال، أحمد حسين، 2015، العلاقة بين سوق الصرف و سوق الاوراق المالية في العراق : دراسة قياسية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، العدد14.
- 3- البريفيكاني، احمد محمد إسماعيل، ورشيد، خمي ناصر، والارتوشي، جاسم محو سلو، 2010: ظاهرة البطالة بين خريجي كليات جامعة دهبوك (الأسباب والمعالجات)، مجلة تنمية الراءدين، المجلد (32)، العدد (100).



- 4-الزبيدي، حسن لطيف، 2007: البطالة في العراق: المظاهر، الآثار وسبل معالجتها، دراسا الاقتصادية، مجلة فصيلة محكمة تصدر عن بيت الحكمة، بغداد، العدد (19).
- 5-خلف، حميد حسن، 2018: أثر السياسة النقدية على متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة من 1990-2017، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (4)، العدد (44).
- 6-حسين، عيادة سعيد، 2012: البطالة في الاقتصاد العراقي: أسبابها وسبل معالجتها، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (4)، العدد (8).
- 8- درويش، دحمانى محمد، عبد القادر، ناصور: بدون سنة: أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في الجزائر دراسة قياسية تحليلية، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، ورقة بحثية.
- 9- سالمى، رشيد، بوشريط، أسامة، 2016: لتضخم حالة الجزائر، أثر السياسة النقدية في التشغيل، جامعة المدية، الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد (15) العدد (3).
- 10-الشوربجي، مجدي، 2009: أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، الجزائر.
- 11-فرج، سعاد، 2008: البطالة في المجتمع المصري بين التحديات الاقتصادية والتداعيات الاجتماعية والأمنية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد 44.
- 12-كمال، باصور، 2016: أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي بالإشارة لحالة الجزائر للفترة (2000-2012)، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 6، جامعة يحي فارس- المدية، جوان.
- 13-هاشم، حسين علي وساري، ناجي، 2011: اتجاهات البطالة وأثرها على الاقتصاد الإيراني، مجلة دراسات الإيرانية، العدد (14).

مواقع الانترنت:

- 1- حاتم، جورج حاتم، 2015: الإطار النظري للسياسة النقدية، المفاهيم والأدوات وآليات الانتقال. تأريخ الزيارة 4-3-2021
<http://iraqieconomists.net>

المصادر الأجنبية:

- 1-Mansfield, Edwin, 1989: economics, Norton Company, New York.
- 2-Monetary Authority of Singapore, 1999: Monetary Policy and the economy, Singapore.



کاریگه‌ری سیاسه‌تی نه‌ختینه‌یی له‌سه‌ر بیکاری له‌ عیراق بۆ ماوه‌ی (1990-2020)

پ.ی.د. زکی حسین قادر

تارا معاژ عباس

کۆلیژی به‌ریوه‌بردن و ئابووری، زانکۆی سه‌لاحه‌ددین-هه‌ولێر

zaki.qadr@su.edu.krd tara.abbas@su.edu.krd

پوخته

مه‌به‌ستی سه‌ره‌کی له‌م تۆیژنه‌وه‌یه‌ بریتیه‌ له‌ هه‌له‌سه‌نگاندنی کاریگه‌ری ئامه‌زه‌کانی سیاسه‌تی نه‌ختینه‌یی له‌سه‌ر رێژه‌ی بیکاری له‌ عیراق به‌ به‌کاره‌ینانی داتای ساڵانه‌ بۆ ماوه‌ی (1990-2020)، به‌ به‌کاره‌ینانی مۆدیلی (ARDL) توێژینه‌وه‌که‌ گه‌یشته‌ چهند ئه‌نجامیک که‌ گرنگترینیان بریتین له‌: بوونی په‌یوه‌ندیه‌کی راسته‌وانه‌ و به‌رچاو له‌ ئیوان رێژه‌ی نرخ‌ داشکاندنی بانکی ناوه‌ندی و رێژه‌ی بیکاری له‌ ماوه‌ی کورت و درێژخایه‌ندایه‌، وه‌ هه‌روه‌ها بوونی کاریگه‌ری به‌رچاو و راسته‌وانه‌ له‌گه‌ڵ رێژه‌ی بیکاری، و نه‌بوونی په‌یوه‌ندی له‌ ئیوان خسته‌ رووی پاره‌ به‌ چه‌مکی فراوان وه‌ نرخ‌ سوو له‌گه‌ڵ رێژه‌ی بیکاری، وه‌ په‌یوه‌ندیه‌کی پیچه‌وانه‌ له‌ ئیوان به‌ره‌می گشتی ناوخۆی و رێژه‌ی بیکاری له‌ ماوه‌ی کورت خایه‌ندا، وه‌ هه‌روه‌ها بوونی په‌یوه‌ندیه‌کی پیچه‌وانه‌ و به‌رچاو له‌ ئیوان کرداری بازاری کراوه‌ له‌ گه‌ڵ رێژه‌ی بیکاری له‌ ماوه‌ی کورت و درێژخایه‌ندا.

وشه‌ سه‌ره‌کییه‌کان: سیاسه‌تی نه‌ختینه‌یی، رێژه‌ی بیکاری، عیراق، مۆدیلی ARDL.

The impact of monetary policy on unemployment in Iraq for the period (1990-2020)

Tara Muaadh Abbas

Zaki Hussain Qadr

College of administration and economic, Salahaddin University-Erbil

zaki.qadr@su.edu.krd

tara.abbas@su.edu.krd

Abstract

This study aims to evaluate the empirical impact of the effectiveness of monetary policy tools on the unemployment rate in IRAQ using annual data for the period (1990-2020), using the ARDL model. The study reached several conclusions, the most important of which are: the existence of a positive and significant relationship between the discount rate and the unemployment rate in the short and long term, the insignificance of the variable money supply and interest rate in the short and long term, and the existence of a positive and significant effect of the reserve requirement ratio on the rate of Unemployment in the short term, and the existence of an inverse and significant relationship between the variable GDP at constant prices and the unemployment rate in the short term, and the existence of an inverse and significant relationship between open market operations and the unemployment rate in the short and long term.

Keywords: monetary policy, unemployment rate, Iraq, ARDL model.